E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2004/L.44
14 April 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١١ من جدول الأعمال

الحقوق المدنية والسياسية

إثيوبيا، إريتريا، أنغولا*، أوغندا، بنما*، بوتسوانا*، بوروندي*، توغو، الجزائر*، الجمهوريـــة العربـــية الســـورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*، جنوب أفريقيا، رواندا*، زمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غينيا الاستوائية*، فييت نام*، الكاميرون*، كوبا، الكونغو، كينيا*، نيجيريا: مشروع قرار

٢٠٠٤/...- تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسساً جوهرية للديمقراطية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراريها السابقين بشأن هذه المسألة،

وإذ تشـــير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٩٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكذلك إلى قرارها هي ٢٠٠٠/٤٧ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بالأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تعيد أيضاً تأكيد تعهد جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام والمراعاة والحماية الكلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ تؤكد على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، الذي تحدد بموجبه بحرية مركزها السياسي وتواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تدرك أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يعتمد بعضها على بعض ويدعّم بعضها بعضاً،

وإذ تذكر بأن جميع حقوق الإنسان عالمية لا تقبل التجزئة ويعتمد بعضها على بعض وهي مترابطة فيما بينها وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل مع جميع حقوق الإنسان عالمياً بصورة عادلة ومنصفة على قدم المساواة وبنفس التأكيد،

وإذ تعيد التأكيد على الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء على أنفسها بالعمل جاهدة في سبيل الحماية الكاملة والتعزيز الكامل في جميع بلدانها للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الكبرى الجارية في الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى نظام دولي ديمقراطي يقوم على المشاركة والإنصاف ويرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترام مبدأ تساوي الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب، والسلم والديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتعددية والتنمية ومستويات المعيشة الأفضل والتضامن،

وإذ ترحب بالتزام جميع الدول الأعضاء، الذي عبرت عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بالعمل جماعياً من أجل عمليات سياسية أوسع قاعدة تسمح بمشاركة فعلية من جانب جميع المواطنين في جميع البلدان،

وإذ ترحب أيضاً بالتعهد الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بمساندة تدعيم وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم،

وإذ تحيط علماً بالالتزام الذي قطعته الدول على أنفسها في إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كيما يتسنى للمواطنين كافةً في كل بلد أن يشاركوا مشاركة نشطة في مجتمع المعلومات وأن يستفيدوا منه استفادة تامة،

وإذ تدرك أن مشاركة الأفراد والشعوب كافة على قدم المساواة في إقامة مجتمعات يسودها العدل والإنصاف والديمقراطية ويشارك فيها الجميع يمكن أن تسهم في تهيئة عالم خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة العادلة للجميع، دون أي تمييز، في صنع القرارات على الصعيدين المحلي والعالمي،

وإذ ترى أنه في الإطار الحالي للعولمة، حيث غالبا ما تتخذ القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب خارج السياق الوطني، يكتسب تنفيذ مبادئ الديمقراطية على الصعيدين الدولي والإقليمي المزيد من الأهمية،

وإذ تدرك أن التنمية لا يمكنها أن تدوم على المدى الطويل ما لم تستجب سياسات التنمية لاحتياجات الشعب وما لم تكفل مشاركة الناس في تصميمها وتنفيذها على السواء، فيما تأكد على أن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية اللازمة للبقاء هي شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق ديمقراطية فعالة،

وإذ تؤكد أن دوام الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان ومشاركة جميع المواطنين في العمليات الديمقراطية في كل مجتمع، وأن مشاركة كل فرد مشاركة كاملة في المجتمعات الديمقراطية تشجع وتعزز مكافحة الفقر،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى إيجاد بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء،

وإذ تذكّر بأن الحكم القائم على المساءلة والشفافية على المستويين الوطني والدولي هو أمر حاسم لإيجاد بيئة من شأنها تيسير قيام مجتمعات تتمتع بالديمقراطية والرخاء والسلام،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية هي متلازمة مع حكومة فعالة وشريفة وشفافة، يتم اختيارها بحرية ويمكن مساءلتها عن تصريفها شؤونها العامة،

وإذ تدرك وتحترم طبيعة مجتمع النظم الديمقراطية العالمية الثرية والمتنوعة، الناشئة عن جميع المعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية،

وإذ تضع في اعتبارها أن كل مجتمع وكل سياق وله تقاليده ومؤسساته الديمقراطية الخاصة به، وأنه لما كان من المستحيل أن تَدّعي أي مؤسسة الكمال فيما يتعلق بالديمقراطية، فإن الجمع بين الهياكل الديمقراطية المحلية والمعايير الديمقراطية العالمية سيكون بمثابة وسيلة ناجحة لترسيخ جذور الديمقراطية وتوسع نطاقها، وتطوير الفهم العالمي للديمقراطية،

وإذ تدرك أنه فيما تتسم جميع النظم الديمقراطية بسمات مشتركة، لا ينبغي الخوف من وجود اختلافات بين المجتمعات الديمقراطية ولا طمس هذه الاختلافات بل صونها كميزة قيّمة من ميزات الإنسانية،

وإذ تدرك أهمية تشجيع شتى أنواع المساهمات الاجتماعية في تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز، بما في ذلك تشجيع مساهمات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والمنظمات الاجتماعية الطوعية، ونقابات العمال والقطاع الخاص وغير ذلك من فعاليات المجتمع المدني،

وإذ تدرك أيضاً أهمية ضمان إعمال الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وفقاً للمواد ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تذكّر بالالتزامات التي قطعتها جميع الدول على نفسها في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بالعمل على النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون،

١- *تعلن* أن المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز هي أسس جوهرية من أسس الديمقراطية؛

٢- *تؤكد من جديد* أن الديمقراطية تقوم على أساس التعبير الحر عن إرادة الشعب في تحديد نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى أساس مشاركة الشعب مشاركة كاملة في جميع جوانب حياته، وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي يجب أن يكونا، في هذا السياق، عالميين، كما يجب أن يتما بدون أية شروط؛

٣- *تؤكد من جديد أيضاً* أنه فيما تتسم جميع الأنظمة الديمقراطية بسمات مشتركة، فإنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، ولذلك يجب ألاّ نسعى إلى تصدير أي نموذج معين للديمقراطية؛

٤- *تؤكد* أن تدعيم الديمقراطية يتطلب تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لكل فرد، سواء كانت حقوقا مدنية وسياسية أو حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية كحق عالمي غير قابل للتصرف وكجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، على نحو ما أرساه الإعلان الخاص بالحق في التنمية؛

٥- *تؤكد أيضاً* أن الحق في التنمية يعد مجالاً حاسماً في الشؤون العامة في كل بلد، ويقتضي مشاركة شعبية حرة وفعالة وقيّمة؛

٦- *تؤكد من جديد* أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان هي أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً؛

٧- *تؤكد* أن تدعيم الديمقراطية يتطلب أن يكفل النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في البلدان والمجتمعات التشجيع على تعزيز النظم الديمقراطية وتدعيمها؛

٨- *تعلن* أن المشاركة الشعبية الكاملة غير ممكنة ما لم تتوفر لدى المجتمعات النُظم السياسية والانتخابية الديمقراطية التي تضمن لجميع مواطنيها إمكانية المشاركة في حكومة البلاد، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين بحرية، وإمكانية تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة، دون أي شكل من أشكال التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر؛

٩- *تؤكد من جديد* أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة ويعبر عنها في انتخابات دورية وحقيقية تجري بالاقتراع العام على قدم المساواة ويكون الاقتراع سرياً أو بإجراءات تصويت حرّ مكافئ له؛

١٠- *تؤكد من جديد أيضاً* أن الانتخابات الحرة والنزيهة، والمشاركة والرقابة الشعبيتين، والمداولات الجماعية، والمساواة السياسية ضرورية للديمقراطية وأنه يجب من ثم إعمالها من خلال مؤسسات يسهل الوصول إليها وتكون ممثّلة ومسؤولة وتتغير وتتجدد بشكل دوري؛

١١- *تقر* بأن تحسين إمكانية استفادة كل شخص من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحسين تثقيفه في استخدامها من شأنه أن يزيد المشاركة الشعبية في الشؤون العامة وأن يزيد مساءلة الحكومات؛

١٢- *تدرك* أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية غير المنصفة يمكن أن تولّد وتغذّي العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي أمور تفضي بدورها إلى استفحال عدم الإنصاف؛

١٣- *تؤكد من جديد* أن تكافؤ الفرص الحقيقي للجميع، في كافة الميادين، بما في ذلك التنمية، يعتبر أمراً أساسياً للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٤- *تحث* جميع الدول على تشجيع ديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية وتعزز رفاهية الشعب، رافضة جميع أشكال التمييز والاستبعاد، وتيسر التنمية على أساس الإنصاف والعدالة، وتشجع أشمل وأكمل قدر من المشاركة لجميع مواطنيها في عملية صنع القرار وفي النقاش بشأن مختلف القضايا التي تؤثر على المجتمع؛

١٥- *تطلب* إلى جميع الدول وإلى المجتمع الدولي مواصلة السعي إلى تشجيع اتخاذ التدابير الفعالة لاستئصال الفقر ولتشجيع قيام مجتمعات ترتكز على العدل والإنصاف ومشاركة الجميع؛

١٦- *تدعو* جميع آليات لجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان أن تستمر، لدى اضطلاعها بالولايات المنوطة بها، في مراعاة مسألة تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أُسس الديمقراطية؛

١٧- *تقرر* أن تواصل نظرها في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.